

Distr.: General
3 August 2020
Arabic
Original: English

التقرير الحادي عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم "داعش") ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا أوليا أُعدّه على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار 2368 (2017)، طلب إليّ المجلس أن أواصل تقديم تقارير من مستوى استراتيجي، كل ستة أشهر، تبيِّن خطورة التهديد المشار إليه، ونطاق مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

2 - وهذا تقريري الحادي عشر عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية للسلام والأمن الدوليين[2]. وقد أعدَّته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات[3]، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية.

3 - وفي ظل جائحة مرض فيروس كورونا "كوفيد-19"، يبرز التقرير طفرة في نشاط التنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية ولدى بعض الجماعات الإقليمية المنتسبة إليه. ولم يتمكن التنظيم من إعادة تكوين قدرته على تنفيذ عمليات خارجية، ويبدو أن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء للحد من

(1) أُدرج في القائمة باسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612 و S/2020/95.

(3) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.





انتشـــار الفيروس قد قلّصـــت مؤقتاً من خطر الهجمات الإرهابية في العديد من الدول الواقعة خارج مناطق النزاع. غير أن تأثير الجائحة على أنشـــطة الدعاية والتجنيد وجمع الأموال التي يقوم بها التنظيم ما زال غامضـــاً. فالتداعيات الاجتماعية والاقتصـــادية المترتبة على الأزمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الظروف المفضـــية إلى تعاطي الإرهاب واشـــتداد التهديد الذي يمثّله على الأمدين المتوســـط والطويل، في مناطق النزاع وخارجها.

ثانيا - تقييم التهديدات

ألف - لمحة عامة عن التهديدات

4 - لا يوجد ما يشـــير بوضـــوح إلى حدوث تغيير في الاتجاه الاســـتراتيجي الذي يتخذه تنظيم الدولة الإسـلامية في عهد زعيمه الجديد، أمير محمد سـعيد عبد الرحمن المولى (QDi.426)، الملقّب بأبي إبراهيم الهاشـــمي القرشـــي، وإنْ كان من المتوقع أن يتكيف مع الأحداث الخارجية، بما فيها جائحة كوفيد-19. فقد كانت ترتيبات القيادة والتحكم المبرمة بين نواة تنظيم الدولة الإســلامية و "ولاياته" النائية قد بدأت تُخفَّف فعلاً قبل أن يتولى المولى قيادته، ويُتوقّع أن يســتمر هذا الوضـــع بل يتســـارع في ظل الظروف الراهنة. واسـتمرت نواة تنظيم الدولة الإسـلامية في تعزيز صـفوفها في بعض المناطق التي كانت خاضـعة لسـيطرة التنظيم ســـابقاً، وفي تنفيذ العمليات بثقة وانفتاح متزايدين. وتكشـــف مقارنة بين أنشـــطة التنظيم في أوائل عـام 2019 وأوائـل عـام 2020 عن زيـادة كبيرة في عـدد الهجمـات التي نفّـذهـا في الجمهوريـة العربيـة السورية والعراق.

5 - وما زالت الحالة المزرية والمعقدة للأفراد المشـتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسـلامية، ولا سـيما النسـاء والأطفال، ممن تقطَّعت بهم السـبل في المخيمات أو المحتَجزين في شـمال شـرق الجمهورية العربية السـورية، تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لأسـباب إنسـانية ودواعي تتعلق بحقوق الإنسـان والأمن. ويُقدَّر أنّ الأمر التوجيهي الصـــادر في أيلول/ســـبتمبر 2019 عن زعيم الجماعـة الســـابق، أبو بكر البغدادي (QDi.299)، بشأن المساعي الرامية إلى الإفراج عن مقاتلي التنظيم ومعاليهم لا يزال سارياً. وقد أدى تأثير جائحة كوفيد-19 إلى زيادة إضـعاف ترتيبات الاحتجاز وفرض ضـغوطاً على سلطات الأمر الواقع. فالدول الأعضـاء تبلغ عما يسـود بين المحتجزين وسـكان المخيمات من مخاوف الإصـابة بالفيروس، مما يزيد من المشكلة القائمة المتعلقة بحالات الفرار وغير ذلك من حالات المغادرة غير الخاضعة للمراقبة. ولم يُحرز

إلا تقدم محدود في تخطي العقبات القانونية والســياســية والعملية التي تعترض إعادتهم إلى أوطانهم. وأدت الجائحة إلى توجيه موارد محدودة لمعالجة المسائل ذات الصـلة بذلك، وزادت من تعقيد إمكانية الوصـول إلى مرافق الاحتجاز والنقل منها. ومن المرجح أن يزداد التهديد العالمي الذي يشـكّله تنظيم الدولة الإسـلامية في الأمدين المتوسط والطويل ما لم يقف المجتمع الدولي في وجه هذا التحدي.

6 - وكان تأثير الجائحة على التهديد الذي يشـــكِّله تنظيم الدولة الإســـلامية متعدد الجوانب. فقد أدى ما فرضـــته الدول من حظر التجول وقيود على الســـفر إلى تعقيد التخطيط الإرهابي والعمليات الإرهابية، مما زاد من صـعوبة تنقل الإرهابيين وأنشـطتهم في التجنيد وجمع الأموال وشـن الهجمات. كما أدت التدابير المتخذة لحماية الصـحة العامة إلى خفض عدد الأهداف الإرهابية المحتملة مثل الشـوارع المزدحمة ووسـائل النقل العام والأماكن العامة. ويفتقر تنظيم الدولة الإســـلامية إلى القدرة على تنفيذ عمليات خارجية لتوجيه

هجمات معقدة على أهداف أخرى، بينما الناشطون الذين يُدفعون للتصرف منفردين لم يعد لأعمالهم كبير أثر.

7 - ولئن كان يبدو أن التهديد الذي يشكِّله الإرهاب قد تقلَّص مؤقتاً في المناطق غير المتأثرة بالنزاعات، فقد تؤدي الجائحة إلى اشتداد هذا التهديد في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تواجه الحكومات تحديات في فرض سلطتها، ولا سيما في المناطق النائية والمناطق الحدودية. وفرضت الجائحة ضغوطا على الموارد الحكومية، كما أدت القيود على السفر إلى إعاقة تقديم الخدمات إلى السكان المحليين.

8 - وقد بقيت دعاية تنظيم الدولة الإسلامية ومواده الإعلامية عند مستويات عام 2019 منذ ظهور الجائحة. وعمد التنظيم إلى تنويع منافذه بعد تعطيلها بالعملية التي نسقت وحدة إحالة محتويات الإنترنت التابعة للاتحاد الأوروبي تنفيذَها في عام 2019 لحذف المحتوى الإرهابي من الشبكة. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، لاحظت الدول الأعضاء أن التنظيم لجأ إلى استخدام منابر أصغر حجما وخدمات تبادل الملفات.

9 - ووصف تنظيم الدولة الإسلامية الجائحة بأنها "عقاب إلهي" لأعدائه وشدَّد على أنها تمثِّل الفرصة لشن هجماته عليهم في الوقت الذي تُستنزف فيه مواردهم وتدابيرهم الدفاعية. ودعا التنظيم أيضا إلى الحذر من خطر انتقال العدوى بين أعضائه، فنصحهم بالتباعد البدني وتجنب السفر. ورغم أن الدعاية التي يروّج لها التنظيم تبيِّن أنه متأهب لاحتمال استخدام فيروس كوفيد-19 كشكل بدائي ومرتجل من أشكال الأسلحة البيولوجية، فإن الدول الأعضاء تفيد بأن التنظيم لا يبدو أنه أقدم على أي مخططات لتنفيذ ذلك. وفي مناطق النزاع، واصل التنظيم حملته الدعائية المسماة "حرب الاستنزاف"، كان آخرها من 14 إلى 20 أيار/مايو.

10 - وقد استغل تنظيم الدولة الإسلامية وجود جمهور من الناس أسير في معظمه ممن أصبحوا محبوسين في منازلهم بسبب جائحة كوفيد-19. ويُحتمل، إذا ما نجح التنظيم في مساعيه الدعائية، أن تحدث موجة من الهجمات المستوحاة من عقيدته مع استئناف حركة التنقل والتجمع العامّين وظهور الأهداف من جديد. ومع ذلك، لم يحقق التنظيم من مساعي اتصالاته حتى الآن النجاح الذي حققته المواد التي نشرها البغدادي في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2019. ولم تصدر أي اتصالات عن المولى حتى الآن. وتعتقد الدول الأعضاء أنه حذِر مما يرتبط بذلك من خطر تعرُّضه للقتل أو الأسر. ومع ذلك، ومع طغيان أخبار جائحة كوفيد-19 على التنظيم، يوجد خطر بأن يبدو غير ذي أهمية. وقد يمثّل ذلك حافزا آخر يدفع التنظيم إلى التعجيل بإحياء قدرته على تنفيذ عمليات خارجية.

11 - ولا تزال مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية تشكِّل تحديا شاملا بالنسبة للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة هذا التهديد في المستقبل. فمع إطلاق الدول سراحَ أعداد متزايدة من العائدين في الأشهر والسنوات المقبلة، سيتعين أن تُدرس هذه المسألة إلى جانب نزعة التطرف الإرهابي في السجون، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، والوضع تحت المراقبة، وغير ذلك من التحديات ذات الصلة. وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تعقيد الاحتجاز في سجون مكتظة في جميع أنحاء العالم، مع ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض؛ ويعقّد القلق الناتج عن ذلك الجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام. ولذا على الدول الأعضاء أن تحقق توازنا بين هذه المخاوف وضرورة تجنب الإفراج المبكر عن السجناء الخطِرين.

12 - وتشـير تقديرات الدول الأعضـاء إلى أن مجموع الاحتياطي المالي لتنظيم الدولة الإسـلامية يبلغ حوالي 100 مليون دولار. ويواصـل التنظيم جمع الأموال بشـتى الطرق، من بينها الاختطاف طلباً للفدية، والتبرعات من الخواص، وبعض أشكال الابتزاز من الأنشطة التجارية. ويُعتقد أيضا أن تلك الأموال تتراكم لدى التنظيم عن طريق جمع التبرعات المستمدة من مصادر جماهيرية عبر شبكة الإنترنت. فهناك نداءات إلى مساعدة المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية وأُسرهم في المخيمات تنتشر بانتظام عبر وسائل التواصـل الاجتماعي. ويُعتقد أن بعض مخازن الأموال النقدية لا تزال مدفونة في منطقة النزاع الرئيسـية أو معهود بها لأُمناء وحاملين موثوق بولائهم.

باء - التّطورات الإقليمية

1 - الشرق الأوسط

13 - تشـير التقديرات إلى أن عدد المقاتلين في صـفوف تنظيم الدولة الإسـلامية الناشـطين في العراق والجمهورية العربية السورية يتجاوز 000 10 مقاتل. ويتحرك هؤلاء المقاتلون، المنظَّمون في خلايا صغيرة، بحُرِّية عبر الحدود بين البلدين، بل إن بعضـهم تمكّن من العثور على ملاذ آمن في جبال حمرين بشـمال شرق العراق. وعلى الرغم من فقدان التنظيم سيطرته على الأرض وضعف وجوده في المناطق الحضرية، فقد شن حملة على القوات العراقية في إطار "حرب الاستنزاف". ومما شجع على هذا الجهد القيود المفروضة على نشر قوات الأمن الوطنية بسبب الجائحة، علاوةً على التعقيدات السياسية. ولوحظت في عمليات تنظيم الدولة الإسلامية لجوؤه إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على الطرقات بين المدن، والاغتيالات السـياسـية، وحرق المحاصـيل التي تعود ملكيتها للأقليات العرقية. وفي أيار/مايو، بدأت القوات العراقية، بمساعدة من قوات التحالف الدولي، حملة عسكرية جديدة لملاحقة فلول التنظيم واستعادة زمام المبادرة في التصدي له. وقدّرت الدول الأعضاء أن هذه الحملة أدت إلى صد التنظيم، بما في ذلك وفاة عدد من زعمائه.

14 - وفي الجمهورية العربية السورية، سجلت أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية زيادة في أوائل عام 2020. فالتنظيم يحتفظ بخلايا نائمة في حمص ودير الزور والحسكة. ووردت تقارير أيضا عن نشاط محدود للتنظيم في درعا وفي الصحراء شرق السويداء[4]. وقد شن عناصر هذه الخلايا هجمات على منشآت الطاقة والقوافل العسـكرية، وأقاموا نقاط تفتيش، ونفذوا عمليات اغتيال. كما أن المتعاطفين مع التنظيم يسـتغلون جائحة كوفيد-19 في حملات وسائل التواصـل الاجتماعي لجمع الأموال للأُسـر في مخيم الهول. وكانت محاولة اقتحام لمرفق احتجاز آخر يقع في نفس المنطقة في آذار/مارس قد بدأت بأعمال شغب ناجمة عن المخاوف من انتشار الفيروس بين السجناء.

15 - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن، بقيادة نشوان العدني، يعاني من الاستنزاف في صراعه مع الفرع المحلي لتنظيم القاعدة الأقوى منه، وكانت عملياته منحصـرة في محافظتَي البيضـاء والضـالع. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019، شن تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن هجومين بقذائف صاروخية على مكاتب لهيئات دولية إنسانية وخيرية تعمل في الضـالع. وأفادت الدول الأعضـاء بعملية تبادل للأسـرى بين تنظيم الدولة الإسـلامية في اليمن وحركة أنصـار الله في نيسـان/أبريل 2020، علاوةً على بعض التنسـيق

(4) معلومات مقدمة من دول أعضاء.

بشأن نقاط التفتيش. ويحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن بمنشآت تدريب وذخائر وأسلحة في منطقة قيفة رداع تحت إشراف خالد اليزيدي.

2 - أفريقيا

16 - دخل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163) منذ آذار/مارس 2020 في مواجهة عنيفة مع التحالف المحلي المنضوي تحت لواء تنظيم القاعدة والمعروف باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QD.159)، منهياً بذلك الجهود السابقة الرامية إلى فك التضارب بين عملياتهما. وقد جذب تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إلى صفّه المنشقين عن تجمُّع جبهة تحرير ماسينا ضمن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وأعد التنظيم مواد دعائية هاجم فيها ما أسماه تطبيق الجماعة "المرن" للشريعة الإسلامية واعتزامه التفاوض مع السلطات الوطنية. ووسَّع التنظيم نطاق وجوده في المنطقة الأساسية التي تنفّذ فيها الجماعة عملياتها في مالي ونواحيها، ولكنه أُجبر بسرعة على الخروج من منطقة غورما إلى منطقة ليبتاكاو وعلى امتداد الحدود بين بوركينا فاسو والنيجر. ورغم ما عاناه تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى من استنزاف، بما في ذلك بسبب العمليات الأمنية التي قامت بها الدول الأعضاء من الإقليم وشركاؤها الدوليون، ما زال التنظيم أخطر جماعة في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. فهو يحظى بعلاقات أُسرية وطيدة مع المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة في مالي. وقد أقام سمعته على هجمات ذات قيمة دعائية واسعة النطاق. وهو الآن على اتصال مباشرة مع نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويتصدّر الظهور في رسالته الإخبارية العالمية، "النبأ". وعلاوةً على ذلك، أقام تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى علاقة تعاون وثيقة مع تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا (QDe.162)، وإنْ كان من غير المحتمل أن تندمج الجماعتان أو يقبل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بتبعيته التشغيلية لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا.

17 - ويُقدَّر أن عدد المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا لا يتجاوز بضع مئات، ولكنه لا يزال يشكل تهديداً قوياً قادراً على إحداث تأثير إقليمي أوسع نطاقاً[5]. وقد يهيّئ النزاع المستمر في ليبيا وخطر التصعيد فرصا جديدة لتنظيم الدولة الإسلامية لتوسيع نطاق أنشطته. فبعد فترة من الهدوء النسبي في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2020، شن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا عدداً من الهجمات على القوات العسكرية والأمنية المحلية في منطقتي سبها وفزّان. ويتركز التنظيم أساساً في جنوب البلد حيث يستغل التوترات القائمة بين العرب والجماعات العرقية الأخرى في التجنيد وجمع الأموال عن طريق الابتزاز والاختطاف طلباً للفدية. ويُقدَّر أيضا أنه يحتفظ بخلايا نائمة في المدن الساحلية.

18 - وفي أعقاب الاضطرابات التي شهدها تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا على مستوى القيادة في عام 2019، استمرت الصراعات على النفوذ على رأس التنظيم. ففي كانون الثاني/يناير 2020، استُبدل أبو عبد الله إدريس بن عمر البرناوي الملقب باسم با إدريسا، الذي كان قد خلَف أبا مصعب البرناوي الملقب باسم حبيب في عام 2019، بأبي هابسا الملقب باسم مالام لَوان. وقد شاركت نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في قرار إزاحة با إدريسا، ووردت إفادات باحتمال قتله فيما بعد. غير أن هذا الاضطراب يبدو أنه لم يخلِّف تأثيرا سلبيا يُذكر على فعالية عمليات تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا، كما تبرهن على ذلك سلسلة من الهجمات التي أعلن التنظيم مسؤوليته عن تنفيذها في ولايتَي بورنو

(5) معلومات مقدمة من دول أعضاء.

ويوبي في نيجيريا، وفي جنوب النيجر، وفي شمال غرب الكاميرون. وما زال تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا محوراً رئيسياً من مجال تركيز الدعاية العالمية التي يروّج لها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما أن مجموع أعضاء الولاية البالغ نحو 500 3 عضو يجعلها واحدة من أكبر "الولايات" النائية وأبرزها.

19 – وعلى الرغم من تعرُّض الجماعة المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال للهجوم العسكري باستمرار وتنافسها مع حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب) (SOe.001) وتكبُّدها الخسائر، فقد سجلت زيادة في الهجمات الضيقة النطاق بالقنابل واغتيالات لشخصيات بارزة في جميع أنحاء الصومال. وكانت هذه الأحداث في مقديشو وبونتلاند وجنوب الصومال حيث يحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية بشبكة من العناصر الناشطة والمتعاطفين معه وقواعد للتدريب. ولاحظت الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال لا يزال على اتصال مع الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا وشبكتها الفضفاضة من الأفراد.

20 – وفي أوائل عام 2020، أظهرت أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا اتجاها ثابتا في هجماتها وأسلوب عملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد استمرت عناصر التنظيم في التركيز على هدفها المتمثل في إقامة "خلافة". وأدى استمرار العمليات العسكرية الحكومية على قواعد عمليات التنظيم في منطقة بيني إلى فقدانه بعض المعدات واعتقال بعض عناصره. وفي أعقاب إخراج التنظيم من بعض قواعده، أبلغت إحدى الدول الأعضاء عن تحرّكه نحو مقاطعة إيتوري في الشمال الشرقي حيث أُبلغ عن وقوع عدة هجمات، وأُلقي القبض على عدة عناصر من المنتسبين إلى التنظيم في أيار/مايو 2020. ولم يرتدع التنظيم بهذه الخسائر، حيث تمكّن من تخطيط وتنفيذ هجمات على القوات العسكرية الحكومية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ارتكاب أعمال انتقامية بحق السكان المدنيين. ومع استمرار التنظيم في التحول، لاحظت الدول الأعضاء تحسناً في قدراته، بما في ذلك استخدامه أساليب هجوم غير متكافئة، والإنتاج الإعلامي، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

21 – وفي موزامبيق، اكتسبت أنشطة عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا في مقاطعة كابو دِلغادو الشمالية الشرقية زخما بشنّها هجمات معقدة على عدة مواقع تتركز في مويدومبي، وكويسانغا، وموسيمبو دا برايا. وقامت عناصر من التنظيم بعمليات استيلاء قصيرة ورمزية في القرى حيث رفعوا لافتات ودعوا السكان المحليين إلى اعتناق عقيدته. وكان من نتائج الجرأة المستمدة من هذه العمليات أن شهدت الفترة المشمولة بالتقرير طفرة في عدد الهجمات الضيقة النطاق. وتعكس القدرات والأساليب المستخدمة في هذه الهجمات قدرات وأساليب التنظيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وعمليات الاختطاف، وقطع الرؤوس، ونهب القرى للحصول على الإمدادات.

3 – أوروبا

22 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت أوروبا لثلاث هجمات مُستلهَمة من عقيدة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في فرنسا واثنتين في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأُحبط عدد من الهجمات الأخرى خطط لها أفراد منعزلون ضد أهداف عامة غير محصّنة أو أهداف رمزية لإنفاذ القانون. وقد تفاوت تقييم الدول الأعضاء للتهديدات الإرهابية من تهديد معتدل على نطاق أوروبا الغربية وشمالها إلى تهديد يتراوح بين منخفض إلى متوسط في غرب البلقان، وكان مصدر التهديدات أساساً من

نزعة التطرف الإرهابي المحلي المنشأ الذي تحركه شبكة الإنترنت، ونادراً ما تنطوي على شبكات أو استخدام متفجرات لإحداث إصابات جماعية. وما زالت نزعة التطرف وإخفاق عملية إعادة التأهيل في السجون والإفراج الوشيك عن السجناء الخطرين ذوي الخلفيات أو الارتباطات الإرهابية، من الشواغل البالغة لدى الدول الأعضاء في المنطقة.

23 - ولا يزال خطر الهجمات الموجهة من نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو من أي مكان آخر خارج أوروبا قائماً، إذْ يسعى التنظيم إلى إعادة تكوين قدرته على تنفيذ عمليات خارجية. ولم يتم الكشف حتى الآن إلا عن محاولات محدودة لتشكيل خلايا في أوروبا انطلاقاً من مخيم الهول. وواصلت الدول الأعضاء تسليط الضوء على الخطر الذي يشكِّله استغلال الجماعات الإرهابية والعائدين لتدفقات المهاجرين، إلى جانب ما يرتبط بذلك من تحديات في عملية التدقيق في ملفاتهم. فقد أفادت إحدى الدول الأعضاء في المنطقة بأن 11 فردا ممن لهم صلات واضحة بجماعات منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة أو يُشتبه في صلتهم بهما قد حُددت هوياتهم في الآونة الأخيرة من بين المهاجرين غير الشرعيين وذلك باستخدام نظام المعلومات التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وقواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومركز الكشف عن الإرهابيين التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

24 - ويلجأ مجنِّدو الإرهابيين إلى استخدام الدروس الإرشادية المكرَّسة لذلك وغرف الدردشة على شبكة الإنترنت لاستهداف المهاجرين بلغتهم الأم. وتغذِّي نزعة التطرف الذاتي أيضاً أشرطة الفيديو المحلية الصنع التي يصدرها العائدون من مناطق النزاع ومجموعة من الأنشطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الدروس الإرشادية المتعلقة بتجنب الكشف من قِبل أجهزة الأمن. وفي شمال أوروبا، أدى حرق المصاحف أو إساءة مناولتها في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 خلال مسيرات مناهضة للإسلام نُظمت في إحدى دول الشمال الأوروبي، والإشارات الدائمة إلى الرسوم الساخرة التي نُشرت في عام 2005، إلى تأجيج الدعاية التي لها تأثير أبلغ في نفوس المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية وأوساط الإرهابيين على نطاق أوسع.

25 - وأعربت عدة دول أعضاء في المنطقة عن شواغلها من تزايد التهديد الإرهابي الناجم عن ”نزعة التطرف اليميني العنيف“ وجماعات دعاة التفوق العنصري والنازيين الجدد، وهو أمر يتطلب من أجهزة الاستخبارات أن تنأى بأولوياتها على صعيد العمليات والتحليل بعيداً عن تركيز الاهتمام على المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية. وترى بعض الدول أن المتعاطفين مع التنظيم والمتشددين العنيفين من تيار اليمين تربط بينهما علاقة تعاضدية، حيث يستغل كل منهما دعاية الآخر في أعقاب الهجوم الإرهابي في آذار/مارس 2019 على مسجدَين في مدينة كرايستشيرش، في نيوزيلندا.

26 - ويثير تأثير الدعاة المتعاطفين مع الفكر الأيديولوجي الذي يؤمن به تنظيم الدولة الإسلامية قلق العديد من دول الشمال الأوروبي وغرب البلقان. ففي منطقة الشمال الأوروبي، انتقل بعض الدعاة إلى أنشطة تجنب لفت الأنظار بعد أن أغلقت السلطات المساجد التي كانوا ينشطون فيها أو أُقيمت دعاوى قضائية ضدهم. وألقت إحدى الدول الأعضاء القبض على ستة وُعاظ ضالعين في الأنشطة المغذِّية لنزعة التطرف وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأغلقت شبكة من المدارس توظِّف ستة أفراد مرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي غرب البلقان، أفادت بعض الدول الأعضاء بأن الوُعاظ المحليين يتجنبون لفت الأنظار تفادياً للملاحقة القضائية وأنهم مع ذلك متمادون في أنشطة تغذية نزعة التطرف، وبأن النفوذ

التاريخي لرجال الدين ذوي التآلف مع أصحاب الفكر المتطرف العنيف من مصر قد منح تنظيم القاعدة ميزةً على حساب تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة.

27 - وتظهر في أوروبا شبكات إرهابية من الأفراد المنحدرين من بلدان وسط آسيا ومن الشيشان[6]. فقد ألقت إحدى الدول الأعضاء من دول المنطقة القبض على مجموعة تتألف من مواطنين من طاجيكستان تلقوا تعليمات بتشكيل خلية لتنفيذ هجمات والتجنيد من أوساط المهاجرين. وفي الدولة نفسها، أثار أفراد آخرون من أصول شيشانية وطاجيكية شواغلهم في أعقاب ظهور أدلة على نزعة التطرف الذاتي وصلات بالجريمة المنظمة. وفي منطقة الشمال الأوروبي، حُددت هويات مجموعة من الأفراد ذوي أصول عرقية أوزبكية ضالعين في الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب[7]. ولا يتسنى دائما التمييز بوضوح في أوساط المتطرفين بين الانتماءات إلى تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الانتماءات.

4 - آسيا

28 - ظلَّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (QDe.161) يتكبدّ الخسائر في معاقله السابقة في مقاطعتَي ننكرهار وكُنر في أفغانستان. فقد اعتقلت حكومة أفغانستان زعماء التنظيم في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020، بمن فيهم أسلم فاروقي، زعيم التنظيم، وسلفُه ضياء الحق، وأعضاءٌ كبار آخرون. وحملت وفاة رئيس عناصر الأوزبك في التنظيم في كانون الثاني/يناير 2020، عبد الخالق، بعض المقاتلين الأوزبك إلى مغادرة الجماعة. وكانت مجموعة من المقاتلين من بلدان وسط آسيا تعتزم مغادرة أفغانستان نحو تركيا للانضمام إلى العناصر المحلية من وسط آسيا في الشتات الموالية للتنظيم.

29 - وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدّها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، فإنه ما زال قادرا على تنفيذ هجمات على أهداف بارزة في مختلف أنحاء أفغانستان، بما في ذلك كابول. فالتنظيم يسعى إلى تحقيق مطامح عالمية باتباع نهج نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أي اتخاذ الأراضي الأفغانية قاعدةً لنشر نفوذه الإرهابي في جميع أنحاء المنطقة. ويستهدف أيضا استغلال الديناميات المتغيرة لعملية السلام الأفغانية وإغراء المقاتلين في صفوف حركة طالبان والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المعارضين للاتفاق المبرم بين طالبان والولايات المتحدة. وفي حالة تعرُّض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان لمزيد من الضغوط العسكرية في مقاطعة كُنر، فإنه من المتوقع أن ينسحب إلى بدخشان وغيرها من الولايات الشمالية من أفغانستان.

30 - وتشير التقديرات إلى أن قوام أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في أفغانستان يبلغ حاليا 200 2 فرد تقريبا[8]. والزعيم الجديد للتنظيم هو مطيع الله كاماهوال، الذي كان سابقاً زعيم التنظيم في مقاطعة كُنر. وتضم القيادة أيضاً المواطنان السوريان، أبو سعيد محمد الخراساني وعبد الطاهر. وقد حافظ التنظيم على ارتباطه بزعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أمير محمد سعيد عبد الرحمن المولى، عن طريق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. غير أن نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يعد لها دور هام في اتخاذ القرار في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان.

---

(6) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(7) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(8) تقديرات قوام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان تختلف من دولة إلى أخرى من الدول الأعضاء.

31 – وتتعاون بعض الجماعات الإرهابية الناشطة في أفغانستان على نحو وثيق مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. وقد انضم فعلاً العديد من الأعضاء السابقين في حركة طالبان باكستان (QDe.132) في أفغانستان إلى التنظيم، الذي كان كثير من زعمائه أعضاء سابقين في الحركة. ومن المتوقع أن تواصل حركة طالبان ومختلف الجماعات المنشقة عنها تأييد التنظيم، أيا كانت طريقة تطور عملية السلام في أفغانستان[9].

32 – وفي 10 أيار/مايو 2019، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنه أنشأ تنظيماً منتسباً له في الهند (ولاية الهند)، يُزعم أنه يتألف من حوالي 180 عضوا إلى 200 عضو، يوجد معظمهم في ولايتَي كيرالا وكارناتاكا[10]. وما زال القلق يساور الدول الأعضاء من نزعة تطرف وتجنيد المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في ملديف، ومن التحدي الوشيك المتمثل في إدارة شؤون العائدين من منطقة النزاع الأساسية[11]. وقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن أول هجوم يشّنه في جزر ملديف في 15 نيسان/أبريل 2020، حيث أضرمت عناصره النار في خمسة زوارق سريعة تابعة للحكومة ردًّا فيما يبدو على التحقيقات في قضايا التطرف العنيف والاتجار بالمخدرات. ولم يسفر الهجوم عن وقوع أي إصابات، ولكنه كان محط احتفال واسع النطاق في وسائل الإعلام التي يستخدمها التنظيم، بما في ذلك باللغة الديفيهية المحلية.

33 – وفي جنوب شرق آسيا، لا تزال الصورة متباينة الأجزاء. فقد واصلت السلطات الحكومية في إندونيسيا والفلبين الضغط على أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال عمليات مكافحة الإرهاب، حيث نجح في الكثير منها في تعطيل هجمات مخطط لها وذلك في مراحلها المبكرة. وفي الوقت نفسه، تُنفّذ هجمات على قوات الأمن في المنطقة بانتظام. وتواصل الجماعات المنتسبة إلى التنظيم عملياتها في جنوب الفلبين وتجد في البلد ملاذا آمناً[12].

34 – وما زال التحدي المتمثل في ما إذا كان من الممكن إعادة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومعاليهم من الجمهورية العربية السورية إلى أوطانهم وكيفية إعادتهم إليها قائماً بين الدول الأعضاء في المنطقة. وما زال الرأي العام في بعض الدول معارضاً لذلك بشدة. ويعمل المسؤولون في إندونيسيا على تيسير عودة القاصرين اليتامى منهم.

35 – ويتسم تأثير جائحة كوفيد-19 على تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب شرق آسيا بالتفاوت أيضاً. فقد اتخذ بعض المتعاطفين مع التنظيم من الفيروس ذريعةً لجمع الأموال والترويج لدعايتهم. غير أن الجائحة لا يبدو أنها كانت عاملاً في ارتكاب هجمات أخرى في المنطقة.

---

(9) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(10) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(11) معلومات مقدمة من دول أعضاء.

(12) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

ثالثا – المستجدات على صعيد إجراءات التصدي للتهديد المتغير

ألف – لمحة عامة

36 – تخلِّف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) انعكاسات واسعة النطاق ومتغيرة في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال السلام والأمن الدوليين. وقد حذَّر الأمين العام، في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأمن في نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2020 بشأن كوفيد-19، من أن الجماعات الإرهابية ترى في حالة الغموض الناجمة عن الجائحة ميزةً تكتيكية وفرصة سانحة لشن اعتداءاتها في الوقت الذي تصرف فيه معظم الحكومات اهتمامها للجائحة. وحثّ على التأهب في حالة وقوع أي هجمات إرهابية بالأسلحة البيولوجية. وفي حزيران/يونيه 2020، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تحليلا أوليا لآثار الجائحة في الأمدين القصير والطويل على الإرهاب ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف[13].

37 – ولئن كان من السابق لأوانه وضع تقييم قطعي لانعكاسات الجائحة على مشهد الإرهاب وجهود مكافحته، فإن على الدول أن تواصل تحلِّيها باليقظة وتحافظ على التركيز والموارد اللازمة للتصدي للتهديد المستمر الذي يشكِّله تنظيم الدولة الإسلامية. فقد اعتبر مجلس الأمن في قراره 2532 (2020) أن النطاق غير المسبوق لجائحة كوفيد-19 من شأنه أن يعرض صون السلام والأمن الدوليين للخطر، وطالب بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، ودعا إلى الدخول في هدنة إنسانية مستمرة. غير أن المجلس أكد أن هذا الوقف العام والفوري للأعمال العدائية وهذه الهدنة الإنسانية لا ينطبقان على العمليات العسكرية التي تُنفذ ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وغيره من الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس.

38 – وواصلت منظومة الأمم المتحدة دعمها النشِّط لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكِّله تنظيم الدولة الإسلامية، والجماعات المنتسبة إليه ومناصروه، وإلى إعادة أو نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أماكن أخرى، سواء قبل ظهور جائحة كوفيد-19 أو خلالها. واستمر تنفيذ الولايات والتنسيق وتنفيذ البرامج بخطى حثيثة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2020. ويجدر بالإشارة أن وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومنسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، قاموا في شباط/فبراير بأول زيارة مشتركة لهم إلى إندونيسيا لإجراء مشاورات رفيعة المستوى. وتلتها زيارةٌ مشتركة رفيعة المستوى أجراها وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية إلى الفلبين في أوائل آذار/مارس.

39 – وفي أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، تكيَّفت كيانات الأمم المتحدة بسرعة مع القيود المفروضة على السفر الدولي والاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي وذلك لضمان استمرارية تصريف أعمالها بالوسائل الإلكترونية. وواصل رئيسا مكتب مكافحة الإرهاب ومديرية مكافحة الإرهاب تعاونهما دون انقطاع مع ممثلي الدول الأعضاء ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين. واستمرت الإجراءات المشتركة بين الوكالات في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب بعقد اجتماعات منتظمة وإلكترونية وتنفيذ المشاريع المشتركة. وعززت الكيانات أيضا تعاونها الثنائي، ومن ذلك اعتماد خطة عمل مشتركة بين مكتب

(13) Counter-Terrorism Executive Directorate, "The impact of the COVID-19 pandemic on terrorism, counter-terrorism and countering violent extremism" (June 2020).

مكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإجراء مشـــاورات بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب سـيادة القانون والمؤسـسـات الأمنية، وذلك من أجل تعزيز التعاون لتقديم المساعدة التقنية. وأدرجت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب نُهجاً مرنة في صميم جهودهما المشتركة المبذولة لتقديم المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات، باستخدام منابر إلكترونية ووضع منهجيات لتقييم الاحتياجات عن بعد.

40 - وعلى الرغم من إرجاء الأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة بالترادف مع الاستعراض السـابع الذي يجري كل سـنتين لاسـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى الدورة الخامسـة والسـبعين للجمعية العامة، نظم مكتب مكافحة الإرهاب في الفترة من 6 إلى 10 تموز/يوليه 2020 أسـبوعاً افتراضياً مصغَّراً لمكافحة الإرهاب، انصب فيه التركيز على موضوع التحديات الاستراتيجية والعملية لمكافحة الإرهاب في ظل جائحة عالمية. وشمل الحدث معرضا افتراضيا قُدّمت فيه الأعمال التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجال بناء القدرات ضمن مكتب مكافحة الإرهاب.

باء - المشـتبه في كونهم مقاتلين في صـفوف تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام ومعالوهم في مناطق النزاع

1- الحالة الراهنة

41 - في خضم التحديات السياسية والإنسانية والأمنية المستمرة في الجمهورية العربية السورية والعراق، أدى التهديد الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تعقيد الأوضـاع المضـطربة التي لا تُطاق في مخيمات وأماكن مكتظة تضـم الآلاف من الأشـخاص الذين يُشـتبه في ارتباطهم بجماعات إرهابية مدرجة على قوائم الجزاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومعظمهم من النساء والأطفال.

42 - وقد تعرض هؤلاء الأفراد لصـدمات بالغة، منهم ضـحايا العنف الجنسـي الذي يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية، والأطفال الذين يولَدون نتيجة للعنف الجنسي، ويتعرضون للاختطاف و/أو يُجنَّدون للقتال. ويظل العديد من النسـاء والأطفال، ما لم يخضـعوا للمراقبة والإشـراف الكافيين، معرَّضِـين لخطر تلقين العقائد والاستغلال، حيث يتمادى أنصـار تنظيم الدولة الإسـلامية في مسـاعيهم إلى تجنيد الفئات الضـعيفة وتلقينها نزعة التطرف في هذه الظروف التي لا تُطاق.

43 - وقد جعلت الأزمة الصـحية المسـتمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 جهود الحماية والإعادة إلى الوطن والمحاكمة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أكثر إلحاحاً من أي وقت مضـى، على نحو ما أكده مجددا كل من وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب ومفوضـة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فقد شدّدا على وُجوب أن تعيد الدول المعنية رعاياها الراغبين في العودة، على أسـاس طوعي، إلى أوطانهم من العراق والجمهورية العربية السـورية على سـبيل الأولوية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، حيثما انطبق، وبموافقة الحكومات المعنية على أي أنشطة تجري في الأراضـي الخاضـعة لسـيطرتها. وينبغي احترام حقوق الأفراد المتضـررين، بمن فيهم النسـاء والأطفال، وتقديم الخدمات الأسـاسـية. وينبغي تجنب السـياسـات والإجراءات التي تؤدي إلى حالة انعدام الجنسـية. وقد وضعت منظومة الأمم المتحدة في آذار/مارس 2019 مجموعة من المبادئ الرئيسية في هذا الصدد.

2- جهود الإعادة إلى الوطن

44 - انخفضت وتيرة الإعادة إلى الوطن انخفاضاً كبيراً منذ ظهور جائحة كوفيد-19. فما زالت الدول الأعضاء تواجه تحديات سياسية وقانونية وتشغيلية وأمنية، من بينها ما يتعلق بإجراء تقييم شامل للمخاطر وتحديد المسؤولية الجنائية المحتملة لكل فرد على حدة.

45 - وما زال معدل إعادة النساء أقل بكثير من معدل إعادة الرجال والأطفال. فلا بد من تجنب أن تصبح النساء فئة ديمغرافية في طي النسيان. وينبغي أن تعالج الدول حالة النساء المتبقيات في المخيمات من خلال وضع استراتيجيات تراعي المنظور الجنساني، وتكون مصممةً وفقاً للاحتياجات الفردية، وممتثلة تماماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

46 - وينبغي إعطاء الأولوية لحماية الأطفال وإعادتهم الطوعية إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم. وقد واصلت منظومة الأمم المتحدة العمل مع حكومات البلدان الأصلية التي ينتمي إليها الأطفال الأجانب لضمان عودتهم الطوعية إلى الوطن في أجواء مأمونة وتلبية احتياجاتهم، استناداً إلى مبدأي عدم الإعادة القسرية وعدم الانفصال عن والديهم، علاوةً على الالتزام بوجوب إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال.

47 - وقد بلغت منظومة الأمم المتحدة المراحل النهائية من وضع إطار عالمي متعدد الوكالات لتقديم الدعم المنسق إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها بشأن حماية رعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق وإعادتهم إلى أوطانهم ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وسيتولى تنسيق تنفيذ هذا الإطار كل من مكتب مكافحة الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ويحدد الإطار المبادئ، والشروط الدنيا، وترتيبات الحوكمة، والتوجيهات والأنشطة البرنامجية اللازمة لتقديم الدعم إلى العائدين الذين قد تكون لهم صلات أو ارتباطات أُسرية بالجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، مع ضمان أن يكون هذا الدعم ممتثلا لحقوق الإنسان، ومراعيا للاعتبارات الجنسانية ولمصالح الطفل الفضلى والمخاطر ذات الصلة بذلك.

3 - المقاضاة

48 - إن جهود بعض الدول الأعضاء المبذولة لتقديم أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبه إليه إلى العدالة، رغم التحديات التي تعترضها في مجال الاختصاص القضائي والإثبات بالأدلة وحقوق الإنسان، هي جهود لا بد منها وتبعث على التفاؤل. وقد واصلت كيانات الأمم المتحدة عملها عن كثب مع بعض الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، لدعم جهودها الرامية إلى مقاضاة ومحاسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عما ارتكبوه من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، إضافةً إلى الجرائم المتصلة بالإرهاب.

49 - وقد حدد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مجموعة من مصادر الأدلة الجديدة لتستخدمها السلطات المحلية في مقاضاة أعضاء التنظيم. وكان التعاون الموسع بين الفريق وحكومة العراق عاملاً محوريا في رقمنة الأدلة ذات الصلة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية وفحصها بطرق البحث الجنائي، بما في ذلك التعاون

مع القضاء العراقي للحصول على سجلات بيانات المكالمات الهاتفية من شركات الهاتف النقال العراقية، مما سيزيد من قيمة مسارات التحقيق الحالية والمقبلة.

50 - وألقى تقرير مشترك صدر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2020 الضوء على التحديات التي ما زالت تعترض مقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليه في العراق، بما في ذلك نقص معايير المحاكمة العادلة، وفرط الاعتماد على الاعترافات (التي كثيراً ما تشوبها ادعاءات بالتعرُّض للتعذيب)، وعدم كفاية التمييز بين جسامة الجرائم المختلفة والأحكام المرتبطة بها، بسبب التعريف الفضفاض للإرهاب وما يتصل به من جرائم. وقد اتفقت البعثة ومجلس القضاء الأعلى العراقي على وضع مبادئ توجيهية مشتركة لإجراء المحاكمات وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

51 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الدول بناءً على طلبها فيما يتعلق بوضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب وسد ما يعتري تشريعاتها الوطنية من ثغرات. وينظر مجلس النواب العراقي في مشروع قانون يرمي إلى إدراج الجرائم الدولية في القانون الوطني، وهو ما يمثل خطوة هامة في إتاحة المساءلة عن أعمال تنظيم الدولة الإسلامية التي تندرج في هذه الفئة. وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الدعم في مجال التوجيه إلى إدارة شؤون الجرائم الدولية في مكتب المدعي العام لغرض التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ومقاضاة مرتكبيها.

52 - وفي الدول التي تواجه تحديات ذات صلة بعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تتعاون المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تيسير تقديم المساعدة في تعزيز نظام العدالة الجنائية للدول بناءً على طلبها، بما في ذلك عن طريق وضع مجموعات أدوات لمساعدة القضاة في الفصل في القضايا المعقدة المتصلة بالإرهاب.

53 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة العمل مع الدول المعنية لتأمين الوصول إلى كافة أماكن الاحتجاز التي يُوجد بها أطفال محبوسون بتُهم جنائية. ولا بد من ضمان أن يُعامَل الأطفال وفقا لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، أيا كان انتماؤهم أو دورهم. وأي مقاضاة يخضعون لها يجب أن تستند إلى معايير قضاء الأحداث المعترف بها دولياً. ويجب احترام السن الدنيا للمسؤولية الجنائية، وينبغي عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة[14].

4 - إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

54 - ما زالت التحديات التي سبق تحديدها مستمرة فيما يتعلق بمخاطر تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف في السجون وإدارة شؤون النزلاء المتهمين بالإرهاب، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية والإدارة. ويواجه السجناء مخاطر صحية جسيمة من جراء الجائحة، ولذلك أصدرت دول عديدة عفواً عن محتجزين أو سرَّحت سجناء في إطار برامج الإفراج المؤقت. غير أن عمليات الإفراج تلك لم تشمل المحتجزين ذوي الارتباطات الفعلية أو المزعومة أو الأُسرية بتنظيم الدولة الإسلامية، حيث تواصل الدول حبس المحتجزين المتهمين بالجرائم المتعلقة بالأمن، بمن فيهم النساء والأطفال.

(14) انظر على سبيل المثال دليل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المعنون "Children affected by the foreign-fighter phenomenon: ensuring a child rights-based approach".

55 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الدول لإعداد برامج شاملة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ليس فقط لصالح المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، بل أيضاً لصالح المؤيدين والمنتسبين المحليين. وقدمت الأمم المتحدة التوجيه ونسقّت الجهود المبذولة لدعم العراق في وضع خارطة طريق وطنية لتيسير إعادة تأهيل الأفراد ذوي الارتباطات السابقة بتنظيم الدولة الإسلامية وإعادة إدماجهم وذلك لتمكينهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية في العراق. ولا بد أيضاً من إنشاء إطار قانوني محلي واضح والنظر في وضع آليات قضائية وأخرى غير قضائية.

56 - وكثيراً ما يؤدي الانتماء المتصوَّر إلى الجماعات الإرهابية، وبالأخص تنظيم الدولة الإسلامية، إلى وصم الأفراد المعنيين، ولا سيما النساء والفتيات، وزيادة خطر رفضهم من مجتمعاتهم المحلية، مما يشكِّل تحديات تعترض إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وقد يواجه ضحايا العنف الجنسي، سواء كان لهم انتماء إرهابي متصوَّر أم لا، مزيدا من النبذ والتمحيص والاغتراب. ولذا تُشجَّع الدول على إعمال تدابير لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، بما في ذلك باعتماد إصلاحات تشريعية وسياساتية وضمان المساءلة وتقديم الخدمات والتعويضات إلى الضحايا لتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع.

57 - ويعتري برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الموجهة للأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية وللنساء والأطفال المفرج عنهم من الاحتجاز بتهم تتعلق بالأمن نقص مثير للقلق. ولذا لا بد أن تحرص الدول على يكون إعداد هذه البرامج مستنداً للأدلة ومسترشداً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي عدة دول، تعتزم منظمة الأمم المتحدة للطفولة توفير الدعم لبرامج إعادة الإدماج الخاصة بالأطفال العائدين ودعم إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية، بما في ذلك تقديم خدمات الصحة العقلية، والرعاية النفسية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، والتصدي للعنف الجنساني، حسب الحاجة.

58 - وواصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إعداد توجيهات مرتكزة على الأدلة بشأن تصميم وتنفيذ ودعم عمليات متكاملة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي آذار/مارس 2020، قدم الفريق العامل إحاطة إلى مجموعة أصدقاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن الممارسات والدروس المستخلصة من البرامج السابقة والجارية. وواصل كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مساهمتهما النشطة في عملية التنقيح التي يقوم بها الفريق العامل للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

59 - وتتمةً للجهود المبذولة في مجال السياسة العامة على نطاق أوسع، واصلت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إعداد توجيهات للدول تساعدها في وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وفقاً للقانون الدولي ومع مراعاة الحساسيات المتعلقة بالسن ونوع الجنس. ويؤكد كلا النهجين على تحديد الإجراءات، استناداً إلى تقييم شامل لحالة كل فرد على حدة ممن تُجهَّز ملفاتهم عبر الآليات القضائية، مع توخِّي الوضوح عند التنفيذ بالنسبة للذين يُعتبرون مؤهلين للاستفادة من إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في مختلف البيئات.

60 - وواصلت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز مكافحة الإرهاب تقديم الدعم في وضع نُهج إقليمية مشتركة للفرز والمقاضاة والتأهيل وإعادة الإدماج وفقا للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من

جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك معالجة مسألة الاتساق العام لهذه النهج، وضمان مراعاة الأبعاد الجنسانية الملائمة، وتعزيز آليات التعاون فيما يتعلق بنقل الأشخاص. وأضفت الكيانات الثلاثة الطابع الرسمي على شراكة لبناء قدرة موزامبيق على فرز الأشخاص المرتبطين بالإرهاب ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم.

61 - وفي شباط/فبراير 2020، عقدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وإندونيسيا اجتماعا لخبراء من الدول الأعضاء في جنوب شرق آسيا لتبادل الممارسات السليمة في المنطقة وتحديد الثغرات والتحديات التي تعتري وضع استراتيجيات شاملة ومكيَّفة للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وقد يسّر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي استهلته الفلبين، بدعم من الجيش ومنظمات أخرى حكومية ومن المجتمع المدني، استسلام المئات من أعضاء جماعة أبو سياف المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وفي أيار/مايو، نظم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية حلقة دراسية شبكية على مدى ثلاثة أسابيع لموظفي السجون في كازاخستان، نصفهم من الإناث، بشأن إدارة شؤون مرتكبي جرائم التطرف العنيف.

جيم - التعاون الدولي والإقليمي

62 - تطرح جائحة كوفيد-19 تحديات فريدة أمام جهود التعاون الدولي، حيث إن الدول توجِّه مواردها واهتمامها وتركيزها في مجال السياسات إلى المسائل الداخلية، مما أدى إلى زيادة تجزُّؤ أوجه استجابتها وعزلتها. وواصلت الأمم المتحدة التأكيد على ضرورة التعاون العملي في مجال مكافحة الإرهاب، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك تعزيز التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

63 - وفي غرب أفريقيا، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعمَّم مبادئ توجيهية تتعلق بجائحة كوفيد-19 لكيانات إنفاذ القانون التي تُعنى بتقديم الخدمات في مجالَي بناء القدرات والإرشاد وذلك لدعم مواصلتها لأعمالها أثناء الجائحة. وواصل المكتب أيضا تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى منظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا وذلك لتشغيل مركز الامتياز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لها، بطرق منها تعزيز قدراته على البحث والتحليل والتدريب في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الإقليمي.

1 - الأدلة العسكرية

64 - في كانون الثاني/يناير 2020، عقدت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب اجتماعا إقليميا في جاكرتا بشأن جمع الأدلة التي لها صفة المقبولية في الحالات الشديدة الخطورة من أجل تقديم الإرهابيين إلى العدالة أمام المحاكم الجنائية الوطنية. وقد تبادل المشاركون فيه من إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا الممارسات والتحديات ذات الصلة بالموضوع فيما يتعلق بقرارَي مجلس الأمن 2322 (2016) و 2396 (2017)، وكذلك بشأن أهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأدلة العسكرية[15] التي سبق أن وضعتها المديرية التنفيذية في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

(15) "المبادئ التوجيهية لتيسير استخدام المعلومات التي تجمعها القوات العسكرية وتعالجها وتحتفظ بها وتعممها، وتيسير مقبوليتها كأدلة في المحاكم الجنائية الوطنية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الإرهابية".

2 - الأدلة الإلكترونية والمعلومات المستمدة من المصادر المفتوحة

65 - واصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب العمل مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على وضع مبادرة عالمية لتعزيز قدرة الدول على جمع الأدلة الإلكترونية التي يخزّنها مقدّمو الخدمات واستخدامها في التحقيقات الجنائية التي تجري عبر الحدود، بطرق شتى منها اجتماع لفريق الخبراء عُقد في نيسان/أبريل 2020 لإعداد نموذج تدريبي.

66 - ويمكن أن يكون جمع المعلومات المستمدة من المصادر العلنية ومن الشبكة الخفية ووسائل التواصل الاجتماعي مفيدا للغاية لوكالات إنفاذ القانون التي تباشر التحقيق مع الإرهابيين المشتبه بهم ومقاضاتهم. وواصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أعماله لتعزيز قدرات التحري الخاصة للدول في جنوب آسيا وجنوب شرقها في هذا الصدد، مستفيداً في ذلك من التقييم والحوار اللذين أجرتهما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء بهدف اكتساب فهم أفضل للثغرات والممارسات السليمة المتعلقة بذلك.

دال - تقديم الدعم لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

67 - واصلت كيانات الأمم المتحدة تعزيز حقوق ضحايا الإرهاب، بما في ذلك عن طريق تشجيع الدول على إدراج تدابير لحفظ حقوق الضحايا في استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الإرهاب. ففي 8 نيسان/أبريل 2020، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا أعده مكتب مكافحة الإرهاب عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في مساعدة ضحايا الإرهاب (A/74/790)، وهو التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 305/73 بشأن تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب.

68 - ورحّب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، خلال زيارته إلى العراق في آذار/مارس 2020، بالتقدم المحرز صوب ضمان عدم إفلات تنظيم الدولة الإسلامية من العقاب على ما يرتكبه من جرائم، وشجع على بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساءلة عن الجرائم الوحشية. وقد اعتمدت قيادات الطوائف الدينية في العراق، بعد مشاوراتها مع المستشار الخاص والتحاور الواسع النطاق الذي أجراه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مع تلك الطوائف في مختلف أنحاء البلد، بيانا مشتركا بين الأديان عن ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، ينبذ الفكر الأيديولوجي للتنظيم ويؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات متناسقة لكفالة تحميل أعضائه المسؤولية عن جرائمهم وفقاً لسيادة القانون. وقدم فريق التحقيق أيضا خدمات بناء القدرات ومعدات تقنية لوزارة الصحة العراقية، والتدريب النفسي الاجتماعي لمقدِّمي خدمات الصحة العقلية المحليين.

69 - ولا يزال هناك غياب مقلق لأي تقدم وإعمال للمساءلة في التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتقديم الجناة إلى العدالة. فأفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المتشبعون بفكر كراهية النساء، لا يزالون يُلاحَقون قضائيا على أعمال الإرهاب التي تستبعد حاليا جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الفظيعة، مثل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتطهير العرقي والاسترقاق والاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي. وعملا بقرار مجلس الأمن 1888 (2009)، واصل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع الدعوة إلى إدراج جرائم العنف الجنسي التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في لوائح الاتهام

أو في وثائق الاتهام، بشـكل تراكمي إذا لزم الأمر، والبت فيها عند المحاكمة، لضـمان المسـاءلة الجنائية لمرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

70 - والمرأة، بوصفها ضحية للإرهاب وناجية منه، ليست فحسب تتضرر مباشرة من الأعمال الإرهابية العنيفة، بل تعاني أيضـا من كون الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة تحد على نطاق أوسـع من حقوق المرأة وتبث أيديولوجيات تقوم على كراهية المرأة. وقد خلصت الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) إلى أن أعمال الجماعات المتطرفة العنيفة تشـمل اعتداءات كثيرة على حقوق النسـاء والفتيات، بما في ذلك على تعليمهن ومشـاركتهن في الحياة العامة وحرية تصـرفهن في أجسـادهن، فضـلا عن الاغتصـاب والعنف القائم على نوع الجنس. وبالإضـافة إلى ذلك، فإن التلاعب الاسـتراتيجي بالمعايير والقوالب النمطية الجنسـانية أسـلوب متكرر للتجنيد ونشـر التطرف، مما يقوض قدرة المجتمعات المحلية على الصـمود في وجه الخطابات الإرهابية. وتثبت أدلة متزايدة أن كراهية النسـاء، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أيديولوجيا الجماعات المتطرفة العنيفة وهويتها واقتصـادها السـياسـي، ومن المواقف المعادية المتحيزة ضـد المرأة ودعم العنف ضـد المرأة، هي من العوامل الأكثر ارتباطا بدعم التطرف العنيف[16].

هاء - مكافحة تمويل الإرهاب

71 - واصلت الدول الأعضاء اتخاذ طائفة متنوعة من التدابير القانونية والسياساتية لمنع تمويل الإرهاب وتعطيله، اقتداءً بالتحليل الوارد في التقرير المشـترك بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2020/493) الصادر في حزيران/يونيه 2020 عملاً بقرار مجلس الأمن 2462 (2019)، اسـتناداً إلى ردود وردت من 112 دولة. وقد ألقى التقرير الضـوء على التقدم المحرز، في مجالات شـتى منها اعتماد تشـريعات تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، وإعداد عمليات تقييم وطني للمخاطر من خلال آليات تنسيق تضم أصـحاب المصـلحة المتعددين، واسـتحداث تدابير لتجميد الأصـول. ومن أكثر ما تذكره الدول من التحديات إدماجُ الاسـتخبارات المالية في جهود مكافحة الإرهاب، والافتقار إلى قدرات معززة ومتخصـصـة في مجالي التحقيق والإنفاذ، والافتقار إلى الأطر القانونية لمواكبة التطور السـريع في الأدوات المالية وأساليب تمويل الإرهاب.

72 - وقد أثارت الجائحة شـواغل أخرى تتعلق باحتمال لجوء الإرهابيين إلى جرائم الفضـاء الإلكتروني لجمع الأموال ونقلها، وإساءة استخدامهم الأصـول الافتراضـية. وتعمل الدول بشكل متزايد على وضـع أطر تنظيمية جديدة لإدراج شـركات الأصـول الافتراضـية بصـفتها كيانات مُصـدرة للبيانات المالية في تشـريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

73 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، نظم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دورة تدريبية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب للمسـؤولين من منغوليا، ونظم في أيار/مايو حلقة عمل تدريبية افتراضـية لأكثر من

(16) انظر: Melissa Johnston and Jacqui True, "Misogyny and violent extremism: implications for preventing violent extremism" (Monash University and United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, October 2019), available at https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20eseasia/docs/publications/2019/10/ap-policy-brief_ve_and_vaw_v6_compressed.pdf?la=en&vs=1624.

100 مسؤول من البحرين. وفي حزيران/يونيه، أطلق المركز، بالاشتراك مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برنامجا عالميا لبناء القدرات، عملاً بقرار مجلس الأمن 2462 (2019)، بشأن منع وقمع تمويل الإرهاب، مع التركيز على أربع ركائز رئيسية هي: إجراء تقييمات شاملة للدول ذات الأولوية، والتوعية بشأن المواضيع الرئيسية، وتحسين الأطر التشريعية، وتعزيز القدرة التشغيلية.

74 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، تعاون المركز مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتقديم الدعم إلى تونس في وضع دليل عن تصنيف الإرهابيين وتجميد أصولهم. وفي شباط/فبراير 2020، عقد المركز وفريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الجولة الثالثة والنهائية من المشاورات دون الإقليمية المتعلقة بتنفيذ خطة تشغيلية إقليمية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

واو - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

75 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى عمليات إغلاق متعددة للحدود، وتعطيل كبير في السفر التجاري، وتقييد الحركة، مما قد يحد من قدرة الإرهابيين على السفر.

76 - وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء تعزيز استعانتها بأدوات وموارد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لأمن الحدود البحرية، درءًا لخطر أن تلجأ المنظمات الإرهابية إلى استغلال مواطن الضعف في البحر، بطرق منها استخدام الإرهابيين سفنَ الرحلات السياحية في سفرهم أو لأغراض إرهابية أخرى، ومهاجمة البنى التحتية البحرية لتعطيل سلسلة الإمداد، أو مهاجمة السفن.

77 - واستمر برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين الذي يتولى مكتب مكافحة الإرهاب قيادته في تقديم المساعدة إلى الدول الراغبة في إنشاء وحدات مشتركة لمعلومات الركاب بهدف تبادل المعلومات عن المسافرين وفقاً لقرارَي مجلس الأمن 2178 (2014) و 2396 (2017). وفي شباط/فبراير 2020، أوفد البرنامج والمنظمة الدولية للهجرة وقوات الحدود في المملكة المتحدة بعثةً للمعلومات المسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب إلى أذربيجان وذلك لتعزيز بناء القدرات وإدارة المخاطر وإدماج استخدام التكنولوجيا في أمن الحدود. وفي أيار/مايو، وقّع السودان مذكرة تفاهم مع مكتب مكافحة الإرهاب لإقرار خريطة طريق لتنفيذ البرنامج. وقد أعدّ البرنامج، في سياق تكيُّفه مع أزمة كوفيد-19، منهجيةً للتقييم متاحة إلكترونيا طُبقت أولاً في حزيران/يونيه بالتعاون مع السلطات المعنية في كوت ديفوار، بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لوضع خريطة طريق للتنفيذ.

78 - وفي تموز/يوليه، أجرى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مشاورات مع خبراء من الدول الأعضاء وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية ترمي إلى تعزيز الفهم للآثار المحتمل أن تخلِّفها جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من استجابات على الاستخدام المسؤول لتكنولوجيات الاستدلال البيولوجي لأغراض مكافحة الإرهاب، تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2396 (2017). وتباحث الخبراء المخاطر والتحديات الأمنية التي تعترض تقديم الدعم والتوجيه اللازمين لاستعراض عمليات تقييم المخاطر والتهديدات على الصعيد الوطني والإجراءات التشغيلية الموحدة لتضمينها متطلبات الصحة العامة امتثالاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

79 - وتشـــارك الأمم المتحدة والولايات المتحدة في قيادة مبادرة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ترمي إلى إعداد دليل توجيهي بشأن وضع إجراءات فعالة لإدراج الأسماء في قوائم المراقبة، امتثالاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن 2396 (2017) وتطبيق الإضـــافة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب لعام 2018 الصـــادرة عن المجلس (S/2018/1177، المرفق). ونُظِّمت ثلاث حلقات دراســية شــبكية متخصــصـــة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020 ليُسترشد بها في إعداد الدليل.

80 - وفي شـــباط/فبراير، أطلق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب شـؤون نزع السـلاح مشـروعاً مشـتركاً يتناول الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة آسيا الوسطى. ويدعم المشروع تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرار مجلس الأمن 2370 (2017)، والمبادئ التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لعام 2015 (S/2015/939، المرفق الثاني) والإضـــافة الملحقة بها لعام 2018، وبروتوكول مكافحة صـــنع الأســـلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصـــورة غير مشـــروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من بين صكوك ومبادئ توجيهية قانونية دولية أخرى.

زاي - مكافحة الخطاب الإرهابي وإشـــراك المجتمعات المحلية في منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

81 - يتعين أن تظل الجهود الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف المفضـــي إلى الإرهاب من الأولويات خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها في إطار الجهود المتكاملة لمكافحة الإرهاب على الأمد البعيد. وقد واصـــلت كيانات الأمم المتحدة تقديم المســـاعدة إلى من يطلبها من الدول، بينما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الشواغل في هذا الصدد، بما في ذلك بسبب تنامي الخطاب الإرهابي، وتوجيه الموارد نحو مكافحة الجائحة، وتقليص الأنشطة الوقائية بسبب تدابير التباعد البدني. وبالإضـافة إلى ذلك، من شـأن تزايد القيود المفروضـــة على الحيز المدني، واســتخدام السـلطات الاســتثنائية، واحتمال إســاءة اســتخدام تدابير مكافحة المعلومات المضلِّلة، أن يؤدي إلى تفاقم ما يوجد من مظالم.

82 - وفي نيســـان/أبريل 2020، شـــاركت هيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في رئاســـة اجتماع إلكتروني لمنصـــة النوع الاجتماعي ومكافحة ومنع التطرف العنيف في شـــمال أفريقيا. وأعرب المشـــاركون عن شـــواغلهم من احتمال أن يستغل المتطرفون العنيفون هذه الجائحة لنسف ما تحقق من مكاسب هشة في الأخذ بنُهُج وقائية أكثر مراعاةً للمنظور الجنســـاني وشـــاملة للجميع. وأكدت المناقشـــات أهمية العمل الوقائي لمواجهة خطاب الكراهية وخطابات التطرف العنيف في سياق كوفيد-19.

83 - وفي 28 كانون الثاني/يناير 2020، وعملاً بقرار مجلس الأمن 2354 (2017)، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب جلســة إحاطة مفتوحة في موضــوع التصــدي للخطابات الإرهابية ومنع اســتخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. وأكد المشـاركون أهمية الأخذ بنُهج شـاملة وقائمة على تعدُّد أصـحاب المصـلحة، تتجاوز حذف وتصـــفية المحتوى المنتهِك للتشـــريعات أو المبادئ التوجيهية للمنابر المتاحة على الإنترنت. وفي نيســـان/أبريل، نشــرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب موجزا تحليليا حددت فيه جهود الاتصـــالات

الاستراتيجية المبذولة للتصدي للخطابات الإرهابية واتجاهات التكنولوجيا والتحديات القائمة، بما في ذلك من منظور يراعي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وقدمت مزيدا من التوجيهات لتنظر فيها الدول[17].

84 - وتكتسي المبادرات الاحترازية المحلية التي يقودها الشباب والموجهة إليه أهمية حاسمة، ولا سيما في سياق هذه الجائحة. وقد واصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في الأردن وتونس وليبيا والمغرب، العمل مع الشباب بشأن وضع نهج شامل ومتعدد التخصصات يتناول التربية والثقافة والاتصالات والمعلومات. وفي حزيران/يونيه 2020، نظم المركز واليونسكو حلقة دراسية شبكية مشتركة موجهة للشباب وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام والخبراء الحكوميين في شرق أفريقيا بشأن المخاطر والفرص خلال جائحة كوفيد-19 وذلك لمكافحة ما يُروَّج له على شبكة الإنترنت من كراهية ودعاية متطرفة عنيفة. وواصلت اليونسكو أيضا عملها من أجل استعادة التراث الثقافي الذي تعرّض للتدمير في العراق خلال احتلاله من تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك في الموصل. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مجابهة التطرف العنيف وذلك بدعم إدماج الشباب اجتماعياً واقتصادياً ومشاركتهم في صنع القرارات، بطرق منها إنشاء مجموعات عمل للشباب في وسط آسيا لتنفيذ خطط عمل الشباب الموجهة لمصلحة المجتمعات المحلية.

85 - وواصل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة العمل مع المنظمات الشعبية في تسعة بلدان في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل وذلك من خلال أنشطة التدريب المتاحة على الإنترنت، وتنظيم الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، وجهود البحث والتحليل الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الخطاب الإرهابي وتجنيد الإرهابيين. وفي مالي، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بإذكاء الوعي بالمظالم الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان التي تستغلها الجماعات المتطرفة العنيفة في تجنيد الأفراد من ضمن عموم الناس. وفي شباط/فبراير، قدمت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تدريباً لأفراد إنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان.

رابعا - ملاحظات

86 - لقد بيّنت جائحة مرض فيروس كورونا "كوفيد-19" الطرق التي يتحوَّل بها عالمنا والتحديات التي تعترضنا في القضاء على التهديد الإرهابي، بما في ذلك التهديد الذي يشكِّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فالنزاعات، رغم تغيُّر طابعها، ما زالت تفرِّق بين الدول والشعوب في وقت تحتاج فيه إلى الاتحاد لمواجهة التحديات المشتركة. وكُشفت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وكانت أشد الفئات ضعفا هي الأكثر تضرُّرا. وتُنتهك حقوق الإنسان وتزداد مشاعر انعدام الثقة، بينما تشتد أشكال الجهل والقلق لتنتقل إلى الحقد وكراهية الأجانب. وأصبحت جميع مظاهر الحياة معطَّلة بالتكنولوجيات الجديدة، التي يمكن أن تُستخدم في أعمال خير عميم أو لأغراض إجرامية على السواء. وتنطوي جميع هذه التحديات، التي عجّلت الجائحة بوتيرتها وبتضخيمها، على احتمال أن تُؤدي إلى دائرة مفرغة من زعزعة الاستقرار والعنف التي يحرص تنظيم الدولة الإسلامية على استغلالها ومفاقمتها.

(17) "Counter-Terrorism Committee Executive Directorate analytical brief: countering terrorist narratives online and offline".

87 - ويتعين أن يظل المجتمع الدولي متكيِّفاً مع طريقة استمرار خطر تنظيم الدولة الإسلامية في التغير خلال الجائحة وبعدها وذلك لتعديل تصـديه له. فقد أبرزت الأشـهر الأخيرة وجود تباينات إقليمية قوية في مسار هذا التهديد. ففي المناطق التي لا تشهد نزاعات، يبدو أنه تقلَّص على الأمد القصير. وقد أدى التقدم المحرز في جهود الاستخبارات وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية والتعاون بين الدول الأعضـاء إلى تحقيق انخفاض يبعث على التفاؤل في الهجمات الدولية، في حين لم يتمكن تنظيم الدولة الإسـلامية بعد من إعادة تكوين قدرته على تنفيذ عمليات خارجية. غير أن هناك اتجاهً مسـتمراً من الهجمات التي يرتكبها أفراد يستلهمون أفكارها عبر الإنترنت ويتصرفون بمفردهم أو في جماعات صغيرة، وهو ما يمكن أن تؤججه جهود الدعاية التي يروِّج لها التنظيم أثناء الجائحة. وفي مناطق النزاع، ازداد هذا التهديد، مثلما يتضـح من قيام تنظيم الدولة الإسلامية بإعادة تكوين صفوفه في العراق والجمهورية العربية السورية وقيام الجماعات المنتسبة إليه بزيادة انتشارها وشنّ هجمات جرّيئة. ويسعى تنظيم الدولة الإسلامية وغيره إلى اكتساب ميزة من الضغط المفروض على القدرات الوطنية بسبب الجائحة للتمادي في الاعتداءات.

88 - ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تسـتمر الدول الأعضـاء في توخِّي اليقظة إزاء التهديد الذي يشـكِّله تنظيم الدولة الإسـلامية وأن تواصـل العمل معاً ومع الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتقديم المسـاعدة إلى أكثر البلدان تضـررا. وقد وسّـعت الكيانات المشـاركة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسـيق مكافحة الإرهاب من نطاق أدواتها لمواصـلة تقديم الدعم إلى الدول بناءً على طلبها في التصدي لهذا التهديد بشكل شامل.

89 - ويتعين بوجه خاص اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة النسـاء والرجال والأطفال، بمن فيهم المشـتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسـلامية، الذين تقطّعت بهم السـبل في مناطق النزاع، إلى أوطانهم، وفقاً للقانون الدولي. وأدعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي تجاه هؤلاء الأشخاص.

90 - إن التأهب للإرهاب، مثل التأهب لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، يتطلب قدرة مؤسسية واجتماعية على الصمود، مثلما أكدّتُ قُبيل حلول أزمة كوفيد-19 في تقريري المقدم إلى الجمعية العامة عن أنشـطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ اسـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/74/677) لأغراض الدورة السـابعة من الاسـتعراض الذي يجري كل سـنتين للاسـتراتيجية. وعند القيام بذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للناس، وينبغي مراعاة حقوق واحتياجات ضـحايا هذه المآسـي. وتمهيداً لاسـتعراض الاسـتراتيجية، قدم الأسـبوع الافتراضـي لمكافحة الإرهاب الذي نظمه مكتب مكافحة الإرهاب في الفترة من 6 إلى 10 تموز/يوليه أفكارا بشـأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضـاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تعمل معاً للحفاظ على جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق تكاملها في التعافي معاً من الجائحة على نحو أفضل.
